عبدالرضا سلمان حساني

دراسة موضوعية في ضوء واقع الإدارة في العراق (2-3)

فن الإدارة وأنماط الغباء الإداري



لقد تحدثنا في الجزء الأول من هذه الدراسة عن متعنى الإدارة ، وبيان وظائفها ، والمهارات التي ينبغي أنْ يتمتع بها من يزاول الإدارة ، وهو المدير ، أو كما أسميناه بـ (الرئيس الإدارى) ، ثم عسرجنسا عسلى الخصاًتُص الٰتي ينبغي توفرها في المجتمع المتطوّر إدارياً . أمّا اليومّ فسنتحدث عن أنماط ما يمكن أنْ

أُسميه بـ (الغباء الإداري) . فثمة أنماط متعددة باتت تمثل ظواهر معروفةً في الواقع الإداري العراقي ، يتلمسها المواطن في كثير من مُفاصل العملية الإدارية ، وهي تؤكد تغوّل الغباء في كِثير من هذه المُفاصل ، والتي تعدُّ بمجملها خروجاً عن الواقع الإداري المألوف في العمل الإداري بحسب المعايير المعروفة في فقه الإدارة وأدبياتها مع التنوية أنني سأذكر جملةً من هذه الأنماط والممارسات بوصفها أنموذجاً بحسب تقديري ، فما سأذكره هذا يأتي على سبيل المثال لا الحصر ، وهو نتاج الممارسة ه المتابعة الشخصية . وأكرر الإشارة إلى أنَّ الغرض الرئيس من هذه الدراسة تشخيص بعض الظواهر السلبية في الواقع الإداري العراقي ؛ بغية معالجتها ، وليس الانتقاص ممن يتبوؤون المواقع الإدارية . وهذه هي الأنماط:

1- الاقتصار على العمل المكتبي دون الميداني :

عمل ميداني

لا يخفى ما للعمل الميداني من أهمية كبيرة في العملية الإدارية ، إذ بمقتَّضاهُ يتَّعَرَّف الرئيس الإداري المدير) عن كثب على المشكلات أو المعوقات التي تعيق العمل، ومكامَّن الخلل ؛ بغية السعى إلى حُلها وإيجاد الحلول المناسبة . أمَّا الاقتصار على العمل المكتبى فإنه سحعل الرئيس الإداري حبيس المكتب ، لا يعلم ما يحدث في محيط العمل ؛ الأمر الذي سيضطره إلى الاستماع إلى مجموعة أو حلقة صغيرة من موظفيه ، الذين قد لا ينقلون ُ إليه الواقع ، بل ما يُحب

الميداني حينما يكون الرئيس الإداري ذا منصب رفيع ، مثل رئيس وزراء أو وزير ، كما تزداد أهميته

ويطييعة الحال تزداد أهمية العمل

المراجعات والإجسراءات الستى وقيمته في المؤسسات ذات الطابع بالإمكان حسمها بخطوات يسيرة لآ الميداني ، مثل وزارتي الدفاع تحتاج مزيداً من التعقيد والروتين والداخلية ، وأمانة بغداد ، ودوائر البلدية والوحدات الخدمية . فمثل الإداري بوجهه السلبي !! ويغدو ذلك وأضحاً عند مراجعة المواطن هذه المؤسسات لن ينجح العمل لكثير من المؤسسات ذات الطابع الإدارى فيها ما لم يكن ميدانياً الخدميُّ ، دون أنْ أُسمى إحداها ؟ فإذا اقتصر الرئيس الإداري على لكونها معلومة للجميع . وتكاد العمل المكتبى فقط كان ذلك نمطأ من أنماط الغباء الإداري بلا ربب. مقولة (تعال غداً أو بعد أسبوع ، وأمثالها) ايقونةً لدى هؤلاء ، على 2- عدم الإلمام بطبيعة العمل: الرغم من إمكانية حسم المعاملة في لعلّ وأحدةً من المشكلات الخطيرة التى واجهت البلد تمثلت باختبار ساعةٍ في كشيرٍ من الأحيان

بعض الرؤوساء الإدارين الذين لا يعرفون شيئاً عن طبيعة العمل في اللؤسسة . ولا أبتغي ضرب الأمثلة ها هنا ؛ لئلًا يُتصور أنَّ المقصود هو الإساءة ، بيد أنى أُذكّركم بأمثلة عديدة مورست فيها سياسة (وضع الرجلُ غير المناسب في المكان غير المناسب) ، تلك السياسة التي تعدُّ أفضل مصداق لمشكلة عدم الإلمام بطبيعة العمل ، والتي كانت عاملاً رئيساً في استشراء ظاهرة الغياء الإداري في العملية الإدارية!! إنُّ مماَّرستَّة سياسية وضع مَنْ لا علم له بطبيعة العمل في المؤسسة في

موقع المسؤولية يفضى إلى أنْ يكُونَ الغباءُ الإداري مزدُوجاً في هذه الحالة ، فهو من ناحية يشمل الجهة التي تولت تكليف أمثال هؤلاء بالمسوولية ، ومن ناحية أخرى يشمل المرء الذي وافق على هذا التكليف على الرغم من علمه بقدراته وأنه لا علاقة له البتة بعمل المؤسسة لا من قريب ولا بعيد!!

وتزداد هذه المشكلة بصورة ملحوظة حينما ننزل إلى المستويين الشاني والشالث من مستويات الإدارة ، وأعسني بسنلك الإدارة الوسطى التي تشمل مَنْ هم بمنصب مدير عام ومدير قسم، والإدارة الدنيا التي تشمل من هم دونهم من سائر الموظفين ؛ لأنَّ هؤلاء في الخالب يكونون على تحاس مصاشير ببالمواطنين ومراجعًاتهم أكثر من المستوى الأول ، إذْ يشعر المواطن عادةً عند مراجعته لبعض هؤلاء بالضجر والإزعاج ، بل والإذلال ، ويتلمس

هذا الغياء عن كثب !! ويقوم هؤلاء بسبب الغباء -بجعل المواطن في دوامة ومتاهة لها أول وليس لها أخر من

ينسى العراقيون تلك المعاناة التي استمرت أكثر من خمس وعشرين سنةً وما زالت آثارها باقيةً - مع ما يُعرف بظاهرة (المستمسكات

بأجلى صورة وأبهاها !!

؛ وتلكَ هي الطامة !!

على أثارهم مقتدون) . والأغرب من ذلك أنَّ بعض هـؤلاء يتلذذ بإذلال المواطنين وبمعاناتهم الناجمة عن كثرة المراجعات!! ولن

> الصدامية الأربعة) - المشار إليها أنفاً في الجزء الأول - ، وعلى رأسها البطاقة التموينية ، التي لا تكاد مؤسسة في العراق في تلك الحقدة المظلمة يرأجعها المواطن إلأ وتطلب منه هذه المستمسكات، بصرف النظر عن طبيعة المعاملة ونوع المؤسسة ، الأمر الذي يوضيّح ما أطلقنا عليه (الغباء الإداري) وعلى الرغم من قيام الأمانة العامة لمجلس الوزراء في السنتين الأخيرتين من حكومة السيد العبادي بإصدار إعمام يقضى بعدم

الإدارية -الإجرائية - : المقدار تكون السياقات ضرباً من ضروب النجاح . بيد أنَّها قد تتحول

مسؤولية الراجهة

طلب البطاقة التموينية من المواطنين عند مراجعتهم مؤسسات الدولة المختلفة ، لكننا لأحظنا في حينه عبر المتابعة الميدانية أنَّ العديد من المؤسسات بقيت مصرةً على ذلك المنهج الغبي !! ما يعني أنَّ بعض السلوكيات الإدارية اليسيرة قد تتحول إلى غباء إداري جمعي تقع فيه الكثير من المؤسَّسات الإدارية دون شعور ؛ بحيث يتحول السلوك والمنهج -الغبي -إلى منهج إداري مألوف لا يمكن تخطيه

3- التزمِّت في تطبيق السياقات غنيً عن البيان أنَّ السياقات الإدارية ما وجدت إلا من أجل تنظيم العملية الإدارية وتيسيرها ؛ وبهذا

ما وقع فيه البلد للأسف الشيديد . فلقد أضحى الكثير من هذه السياقات قديماً ، ومعرقًلاً للنجاح ، ومعوقاً للتقدم والتغيير نحو الأحسن ، وهو أمر واضح للعيان في كثير من مؤسساتناً ، مما لا يحتاج إلى بيانِ أو سوق أمثلة !! ويحسب المتابعة وجدتُ أنَّ المشْكلة

الأكبر من ذلك تتمثل بالانصياع المطلق من جميع الجهات الإدارية لهذه السياقات ، وعدم مراجعتها ، وعدم تقديم مقترحات لتغييرها، بما ينسجم مع الواقع الجديد، وتيسير العملية الإدارية ، وبما يحفل خدمة المواطن التي هي الأساس ، وكأنّ لسان حالهم يتّمثلّ بقوله تعالى – على لسان مَنْ ذمُّهم . - (إِنَّا وَجِدَنَا آبِاءَنَا عَلَى أُمَّةِ وَإِنَّا

إلى نمط من أنماط الغباء الإداري

إُذا أفضُّت إلى تعقيد العملية

ألإدارية وإعاقة النجاح والوقوف

بوجه التغيير نحو الأحسن ؛ وهذا

ويطبيعة الحال تتحمل المؤسسة المعنية التي تسود فيها تلك السياقات مسؤولية مراجعتها وتقديم المقترحات المناسبة لتغييرها إلى الجهات العليا بغية التحسين . كما يقع على الوزارات المعنية ، ولا سيما وزارة التخطيط ، مسؤولية متابعة السياقات التي تحكم مؤسسات الدولة . ولقد كانّ الأولى بالمنهاج الوزاري للحكومات المتعاقبة أخد هذا المشكلة ضمن مفردات المنهاج لغرض معالجتها . إذ لم تجر هذه المعالحات ما خلا ما قُامتُ به حُكومة السيد العبادي عبر مشروع (تبسيط الإجراءات) الذي لم يكتمل . لكنَّ كلامنا أوسع من ذلك بكثير، فهو يتعلق بضرورة مراجعة جميع السياقات الإدارية ذات الصلة المباشرة بالمواطن، سواء أكانت ذات طابع شكلي أم موضوعي ، وعدم الاقتُّصار عُّلِّي ٰ مراجعة الإجراءات الشكلعة فحسب. ومن هنا تأتى أهمية وقيمة اختيار الرؤوساء الإداريين الناجمين ؛ فلو كان رؤوساء هذه المؤسسات من الناجحين لقدُّموا المقترحات المناسبة لتغيير هذه السياقات . والسؤال بهذا الصدد ، كم منْ هؤلاء قام بإحداث تغييرات إدارية بهذا المستوى في مؤسسته ؟ ولا أعنى بذلك قيام هؤلاء بإقصاء المدير الفلاني والإتبان بغيره ، بل أعسنى السروى والأطسروحات والدراسات التي قدموها لتحسين الخدمة في مؤسساتهم ، ومراجعة السياقات القديمة وإيدالها يغيرها ، شبريطة أنْ يكون كل ذلك نحو الأحسن والأفضل وتحسبن الجودة

إنُّ ما سلف بيانه إنمًا يصدق مع

تُوفر عنصر حُسن النية ، أمَّا مع سوئها فإنَّ هذا الغباء يتحول إلى فساد واضح ؛ وذلك عندما يكون هذا الفساد هُو الباعث الدافع وراء توجهات الرئيس الإداري المدير وشلّته . بل أكثر من ذلك ، حتى وإنْ لم يتوفر هذا الباعث لدى المدنر الإداري فإنَّ الفساد سيتغلغل في صفوفَ شلَّته وحاشيته ؛ لكونة يوفرُّ لهم بعبائه الأرضية الخصية للفساد ، وستجنى هذه الحاشية من غبائه الأموال المتحصّلة عن الرشى والفساد ؛ وإنَّ ذلك لجرى فيما خلا ، ولقد رأيتموه رأي وطاقة الشيباب:

- في العراق قام بذلك ، ولم يكتف

هذا السوال المصورى أتركه

4- تكوين الرأي الإداري عبر

إنَّ قيام الرئيس الإداري باختزال

العملية الإدارية بمجموعة من

المقرّبين الشلّة أو الحاشية -يعدّ

غباءً إدارياً ، ولا سيما إذا كانوا من

غير ذوي الاختصاص ، ويزداد

الأمر غياءً وفشيلاً حينما تسعى تلك

الشِلَّة لتحقيق مرام خاصة بها أو

بالجَهة التي تنتمي إليها بعيداً عن

المصلحة العّامة . قَالُرئيس الإداري

الناجح يستشير ويستمع ، لكن

القرار يبقى بيده وحده ، أمَّا

الفاشل والغبى فهو الذي يكون

أستراً لتلك الشبلَّة والحاشية ،

وقراره ليس بيده بل بيد غيره ، ذاك

الذي ربما يكون في خارج المؤسسة

!! وإنَّ الأمر ليتفاقُّم سوءاً حينما

تكون شخصية الرئيس الإداري –

المدير -هزيلةً ، وشخصية بعض

أفراد حاشبيته ، ولا سيما مدير

مكتبه أو سكرتيره ، أقوى منه ؛ إذ

سيكون هذا المدير عبارةً عن صورة

بلا محتوى . ولا أخالُ أحداً بطلب

مثالاً ، فلقد تكررت بعض الأمثلة

فيما مضى !!

بمجرد نقد الواقع ؟؟

للمعنيين وذوي الشأن ؟

المجموعة المقرّبة :

5- عدم الإفادة من خبرة الشيوخ من المعروف أنَّ الخبرة تعدُّ إحدى المعالم الرئيسة للعمل الإداري ، ولا بمكن الاستغناء عنها لكل من يروم النجاح . ومنْ جهة أخرى يستلزم العمل الإداري الإفادة من الطاقة الكامنة لدى الشيبات . فالإدارة عملية متكاملة تمزج بين عنصرين مهمين ، أمَّا أحدهما فهو عنصر الخبرة المتراكمة لدى الشيوخ – وهم ذوو الخبرات الطويلة في الإدارة - ، وأمَّا الآخر فهو عنصر الطاقة والحيوبة لدى الشباب وليس بوسع الرئيس الإداري الاستغناء عن أحدهما إنْ أراد النجاح ، فإذا اكتفى بعنصر دون أخر كان ذلك بلا شك نمطاً من أنماطً الغباء الإداري ، كأنْ يكتفي بالشيوخ ومَنْ لديهم سنوات خدمة طويلة فقط دون أنْ يُطعّم ذلك بطاقة

الشباب وحيويتهم ، أو كأنْ يتوجه

هذا هو المقال الثالث في سلسلة العنوان أعلاه بعد (1) و (2) المنشورين هنا بعددي الجريدة الصادرين في 2019/1/15 و 2019/4/17 وسابدا بأسئلة وهي:

هل هناك أناس مريخيون؟ وأين هم؟ وهل سيراهم الذي يذهب الى هناك في مركبة فضائيّة مأهولة والمتوقّع بعد عقدين من الزّمن؟ وبعبارة أخرى، هل سيلتقى الأرضيون مثلنا مع المريخيين؟ وهل مايقال أنَّ الرّيخ هو موطن بديل عن الأرض هو حقيقة أم خدعة؟

أسئلة تطرحها صفحات العلوم والتكنولوجيا كلما نشرت وإنتشرت أفكار ونظريّات جديدة أو قديمة تعود الى المشهد ثانية وهنا يعود هذا المقال الى بعض المعلومات عن الكوكب الأحمر بالإضافة الى معلومات علميَّة عن فرضيَّات وجود أكوان أخرى والتي

. سيتوسع الإهتمام بها علميّاً وإعلاميّاً في الأعوام القادمة. معلومات موتَّقة عن المرّيخ وفيه مثلاً: بركان عمقه يزيد عن 22 كيلومتر. جدول في أسفل منحدر يمتد ببعد 4800 كيلومتر وعمق 9,6

٠ الماء هناك إختفى وتحوّل الى طبقة هواء نحيف.

من المحتمل أن تكون إمبراطوريّات من المايكروبات كائنة تحت أرض • معظم أيام الكوكب صفية ومشمسة وباردة.

• قطر الكوكب يساوى نصف قطر الأرض وكثافته أقل لتكون جاذبيته ضعف الحاذبيّة على الّقمر. · طبيعة سطح أرض المريخ تشبه اليابس من أرضنا (بدون

· الكوكب جاف ومشابة لأكثر المناطق جفافاً وغباراً على كرتنا

· المريخ هو الشقيق الأقرب للأرض ولكن المسافة 56مليون كيلومتر التي يبعد عنها هي ليست قليلة.

وي... • تستغرق الرحلة الى المريخ ستة أشهر، بعد أوّل ثلاثة أيّام تبدو الأرض صغيرة بعد إسبوع تبدو نجماً. بعدها تدخل الى أعماق · المريخ لايمتلك مجالاً مغناطيسياً مؤتّراً مثل الأرض، وهذا يعنى أن

الإشعاع الشمسي سينفذ كله الى بدلات الفضاء على سطحه. · يسقط العديد من النيازك على سطح المريخ سنوياً والتي تترك تُقوباً على سطحه ويقدّر عددها (200). · من المشاهدات أيضاً أنَّ أقمار الكوكب لاتبقى في مكان دائم وإنّما

· إنَّعدام طبقة الأوزون هناك، وعليه ستكون شدَّة الأشعة فوق البنفسحيّة عالية وجارقة للمبكروبات.

فرضيًات وجود أكوان أخرى: الموضوع واسع وظهر الى العيان قبل عقود وأصبح ولايزال ذروة إهتمام جوانب في علوم الفضاء والفيزياء والرياضيّات التطبيقيّة . وفي مقدّمة المبادىء التي يستند عليها هو مبدأ اللاتأكيد في الأبعاد الذريّة

وإمتداد علاقتها التي أبعاد فلكيّة. مبدأ (اللاتأكيد)في الفيزياء: . في عاُم 1927 وضّع الفيزيائي الألماني ڤرنر هايزِنبرغ هذا المبدأ الذي يجمع الصفتين الدقائقية واللُّوجيّة والَّيعني أبداً أنّه قياس جيّد أو

سيَّء ۖ كما سنرى في أدناه.

في الكون يتصرّف بصفتيّ أن هذا المدأ موجود لأن كل شي و موجة في نفس الوقت ولايمكن تحديد موقعه وسرعته بدقةفي

وفى ميكانيك الكم، فإنّ الموقع الدقيق والإنطلاق الدقيق لأي جسم ليسُّ لهما معنى فلكي نفهم ذلك يجب ان مفهم التصرّف بهاتين ا

يمكن أن يكون موجوداً بلحظة زمنيّة معيّنة فى الموقع الفلاني المحدّد بالضبط ولا يقبل خطأً. وهذا يعنى أنّ إحتمال وجود الجسيم هنا هو 100 بالمئة. أمَّا التصرُّف الموجي فهو إضطراب يسرى في كل الفضاء حول الجسم ويمكن التعرّف عليه بعدّة معطيات ومنها الطول الموجى. وهذا يعنى أنّ هذه الموجة بطولها موجودة بنفس اللحظة في مواقع كثيرة وهو الإحتمال الأكثر. وفي الفُّيزياء الكميّة، فالطول اللَّهجي لَّهذا الجسم مهم جداً إِ وله علاقة مع زخمه (الكتلة × السرعة) وكلَّما إزداد الجسم سرعةً، إزداد زخمه وقصر طوله الموجى تمتلك الأجسام الثقيلة (غير الذرية) المستخدمة في حياتنا اليومية رُخماً كبيراً حتى ولو كانت سرعتها قليلة، وبالتالي تكون موجثها متناهية الصغر ولا يمكن قياسه مطلقاً (طول يساوي/1 مليار × ترليون × ترليون من المتر). أمّا الجسيمات الدريّة الصغيرة

فلها أطوال موجيّة يمكن قياسها، أي إذا كان لدينا موجة صافية فيمكن قياس طولها وزخمها ولكن ليس لها موقع مضبوط وفي خالة التصرُّف كجسيم صافى، فيتحدِّد الموقع فقط بدقة بون الطول الموجى والزخم. وللحصول على جسيم له موقع وزخم لابدَّمن دمج الصورتين . في منحن نضيف اليه أطوال موجية أخرى أو قيم للزخم. فلو دمجنا موجتين، ستظهر لنا منطقة سعة عالبة واخرى تلغى الموجتان بعضهما بدون سعة. وإذا أضفنا موجة ثالثة فإنّ منطقة عدّو وجود سعة تكبر تم بإضافة موجة أخرى تكبر أكثر مسببة تضييق الطول الموجي في الحيُّز المجاور للموجة وهكذا وبعد إضافة موجات أخرى واخرى نحصل على حزمة موجية ضيّقة تظهر فيها الصفتان الدقائقيّة والموجيّة وهذا هو الجسم الكمّى (الخاضع لقوانين ميكانيك الكم). العلاقة مع فكرة وجود أكوان أخرى:

لقد ظهرت الى أنظار الأوساط العلمية والتقانية على مدى الأسابيع أو الأشهر الماضية مرّة أخرى فكرة وجود الكون الآخر أو المرأتى لكوننا وهى دراسات نظرية وتحقيقات رياضيًاتية تتبع قوانين الإحتماليّات. وهذه الدراسات نفسها التي خلصت الى أنّ مركز كلّ ا شُم، بالنسبة لنا هو الشمس بدلاً من الأرض حيث كان يعتقد في الماضى البعيد. وكذلك أثبتت الرياضيّات بأنّهناك في الأقل 100مليارً نجم في مجرّتنا وبالتالي لن تأخذ الشمس خصوصيّةبهذا المضمون ووجود مئات المليارات من المجرّات في كلّ منها مئات المليارات من النجوم. ونن هذه الإستنتاجات يمكن القول أنّ الرياضيّات يمكن أن تفتح لنا نوافذاً نحو التحقق من جوانب كثيرة تحص الأكوان قبل أن تتوفّر وسائل مشاهداتها.

کون مواز

لقد طُرحت فكرة وجود كون آخر أو أكثر موازية لكوننا لأول مرة في عام 1954بجامعة أمريكيّة تأسيساً على مبدأ اللاتأكيد المشار لية في أعلاه والذي يعنى بالسلوك المزدوج للجسيمات والأشياء. وهذا يعنى أنّ الجسم يظهر بسلوك معين في كون والسلوك الثاني (المزدوج) يظهر في كون آخر وكأنّ الكون قد إنقسم الى إثنين بسبب ا السلوك المزدوج وحسب نظريّة (سهام الزمن) فيمكن أن يتعاكس الزمنان للكونين(زمن يتقدّم وزمن يَتراجع). للتقرب نقول، إذا أراد شخص رصد حرمة فوتونات الضوء كموجات في الكون الأول فإنَّ شخص مشابه له يرصده كجسيمات في الكون الثانيّ. إنّ مثل هذه الفرضيّات وغيرها تعتمد على الأسس العلمية لنظريّات

نشوء الكون المنشورة والتى مازالت قيد التحقق بسبب عدم وجود مشاهدات عمليّة دقيقة تتوآنم مع عدد الأبعاد المتاحة في النظريّات والتى بلغت تسعة أبعادكما وصفتها نظرية الأوتار سطور الختام:

مهما تعدّدت الأكوان والأوطان، يبقى عراقنا ويعود بعد حين حيث قال الشاعر أحمد شوقي: (فكلَّ بلاد ِقربت منكَ منزَّلي وكلّ مكان أنت فيه مكاني).

دور التأمين في دعم الإقتصاد



دريد محمود الشاكر العنزي بغداد

(هو القطاع الذي يحفاظ على الإقتصاد ويعوض الخسائر وينهي موضوعة الخسارة

كأي قطاع من القطاعات الاقتصادية في العراق دخلت اليه المتغيرات السلبية العامة من محسوبية ومنسوبية ومحاصصة وما جرت الى ذلك من هشاشة

عندما تكون المؤسسة الحكومية بهذا الوسط فليس من السهل أن تلاحظ تطور على السياسات الإدارية والمالية لها وبالخصوص فنية، وخصوصية هذه المؤسسة موضوعة البحث ... قلما تجد القىادة للقطاع بشبكل غيجابي وخلاق وتتحول إلى تسيير أعمال أو يتردى جزء منها وتبقى هيكل أوهياكل مع تدني نسبة المشاركة لها في أي عملية تنمية دعماً للقطآع أو جزء منه، وحتى دعم للبرنامج الحكومي.. وخططه التي مى غير مستقرة بالأساس .

قطاع التامين في دول العالم...لّعب ولا زال بلّعب قُطأع التأمين دور بالغ الأهمية في إقتصاديات العالم المتقدم والنساشي وصلت إلى توظيف مليارات الدولارات في الإقتصاد لتلك الدول بالإضافة إلى وظيفته

الأساسية الأكبر من المادية بالنسبة للمواطنين والشركأت ربماً تنقع وإن وقنعت فنهى على شكل مفردات، على الأغلا، رأس المال لدى الشيركات بمختلف إختصاصات التاأمين.. والحقيقة

أكبير للمصارف الحكومية تقوم احدى شبركات التامين القطاع بشكل عام ..وتقسيم

,,وبيقى النشباط الفردي قائم للشركات وبشكل تشرف عليه جهه

وهي الحماية من المضاطر التي والحساية هذه أدت إلى تراكم ألواضحة هي أن الدولة هي المعنية بهذا القطاع وبالخصوص في البلدان ذات الاقتصادات النَّاشيئة . ومنها العراق .

> لقد أعطت أغلب الحكومات دور والأهلية في مختلف المجالات وكذلك الحكومات العراقسة المتعاقبة ولم تعطى لقطاع التأمين هذا الدور لأي سبب كان . وهو أن الحكومية بدور راعية لمصالح الحصص من الإحالات الكلية للتامينات العامة

> ,, السيارات,, الاشخاص وتوزيع المهام في مختلف المجالات العامة

دور المصارف

من هنا نلاحظ أن إهتمام الجهات الرسمية العراقية، تجاهلت القطاع بشكل مقصود أوغير مقصود ولعدم فهم دور هذا

تامينية متفق عليها وفي الحقيقة هـو خـلل في عـمـلـيـة الإدارة

شبركة حكومية وأهلية الحكومية شخالة بقرارات وخالية من النشاطات والأهلية يعضها شيغالة

الاقتصادية الكلية للبلد وخللٌ في حُلقة مهمة من حلقات الديمومةً الإقتصادية...وخلل في إيجاد دور للتأمين في السياسة المالية العامة والاستثمارية والتمويلية والمشاركة. المشاركة...بخلاف ما تتعامل به البنوك من عملية اقراض ,,محمد في اغلب الاحيان, تتولى شركات التامين مبدء المشاركة مع القطاع الخاص؟ نحن لدينا مختلف التسميات من البنوك لكن ليس هناك بنك أو مصرف للتأمين ولم نسمع أو نقرأ أن في النية تأسيسه لأمن قبل القطاع الحكومي ولا من قبل ائتلاف شركات التأمين الأهلية وبمشاركة القطاع الخاص. ويمكن نحن نحملها (شركات

المدعومة . من هنا نقترح أن تقوم إحدى الشبركات الحكومية بدور البنك المركزي تجاه المصارف الاخرى.

التّأمين) ما لاطاقة لها به فهي 33

بنشاطات وقليلة القرارات

أي تتولى هذه الشركة تهدئة وتسيير الأعمال إلى أن تقف الشركات الخاصة على بداية الطريق. وتقوم بتوزيع المهام والمصالح على الشركات الأهلية، وتلعب دور أساسى فى تأسيس مصرف التأمين (((ٱلمساهم العام المصارف،الشركات،الاشتخاص..إل

ومستوى الخدمة ؛ فهذا هو الانحاز

من الناحية الإدارية ، وليس الإنجاز

محرد التغيير للتغيير بلا منهج ولا

تخطيط!! فكم واحداً من الله

الرؤوساء اللإداريين -مَنْ يتبوؤون

المواقع الإدارية بحسب فقه الإدارة

خ))) وتستحصل قرارات رسمية ملزمة من موضوع التأمين الإجباري على السيارات والمكائن والمعداتالخ، وتوزع التزاماتها على الشركات . الإجباري على تأمين البضاعة

الواردة للعراق داخلياً الذي نفتقده كلباً ما عدى بعض التأمينات للشركات الأجنبية. وخلق تأمين على الراتب الذي يدفع فيما تعد للمتقاعد من موظفى الدولة أو العمال وفي القطاعين الخاص والعام (وفي

النهاية هدية نهاية الخدمة) توفير بصيغة أفضل مع ربح معقول للشخص... تؤدي العملية إلى تراكم رأس مال بدون مخاطر، وهي عملية إدخار إيجابي . وما هو الضير اذا كان نوع من انواع التامين, على المستقبل, لاي شخص يرغب ان يودع مبلغ لغرض استغلاله مستقبلا وتراكمه على ان تدفع عمولة اكثر من المصارف وتكون ربحية ,لانها وديعة ثابتة طويلة الامد,وبفائدة مركبة ,وهل هناك ضير اذا تم التامين المالي على الاطفال من عمر سنة الى ان ينهى الجامعة ,أو حسب الرغبة ,تامين مالى لتوفير مبلغ حين التخرج له لاي مشروع وتتعهد الجهه بتقديم دراسات حدوى اقتصادية عن العديد من المشاريع للمدخر المؤمن مجانية,,,وتكون له داعمة مآدياً وفنتيا آلى حد ما,مع ايجابية المشاركة,وهل سيترك

التامين عندما يعمل في القطاع

الخاص أو العام بل سيستمر عليه ومن عمر سنة الى الستين او وحتى من يرغب أن يخلق له دخل

في نهاية مدة معينة بعيداً عن شروط التأمين وربحية أعلى من الفوائد المدفوعة من قبل المصارف ... كوديعة ثابتة لمدة طويلة. وما هو الضير اذا شاركت شركات التامين مع مصرف التأمين والقطاع الخاص بمشروع موحد لقطاع موحد أو إنتاج بضاعة واحدة، تسد حاجة السوق المحلية وإحتكارية إنتاجية لها، أكيد تدرس كل مداخلاتها، لا كما تتعثُّر وتتبعثر القروض الحالية، وحتى لوشاركت الدولة ... مع إننا لانريد التخصص بالنسبة للشركات ولكل شركة إختصاص،

لكن للضرورة أحكام ... نحن مع تخصص تامين الإستيرادات والتصدير الإنتاجي بشكل خاص، ولنا مقترح بإنشاء

مصرف دعم الإستيرادات والتصدير. لانريد أن ندخل سوق الأسهم والسندات لأنها غير معقولة ولهأ خصوصية خاصة، لأننا لانريد الإعتماد على الضعيف لتقوية مشروعنا . وأن تكون شركات إعادة التأمين داخلية ومتبادلة بين الشركات والجهات الراغبة أو الملزمة ويدخل في كل حلقة مصرف التأمين (وماً هو الضرر اذا دخل، مصرف أو مصارف، أخرى اهلية لتغطية الالتزامتات المالية العالية، وأياً كانت هويته) لتقوية الموقف المالى بألية ميسرة لحماية الشركات والمشاريع، لا كما يعانى القطاع الخاص من إشكالات القروض وبالتالي تفشل سياسة الإقراض وتبدأ الإتهامات بينه وبين المصارف. مع إتخاذ موقف قوي جداً من تعديل قانون برايمر سيئ الصيت والذي هو في حُقِيقتُه نسخة من القانون الأردني

للتأمين، وعليه الكثير من

🗆 مستشار ومحكم دولي

عُمره في الوظيفة وعندما يُحال إلى التقاعد يخرج منها كما قد دخل إليها ، بلا خبرة حقيقية ولا إبداع ولا إنجاز . ورُبُّ امرئ لا تُتَجَّاوزُّ سنىن خدمته الخمس لكنه بمتلك من العطاء والإبداع ما لا يملكه من خدم عشرين سنة أو أكثر ؛ فالمعيار الحقيقي -هنا - هو الخبرة الحقيقية الناجمة عن طول الخدمة ، لا مجرد طول الخدمة ، وهذا أمرُّ

لجميع الشباب مع إقصاء ذوي

الخدرة من مواقعهم الاداردة ؛

فالموائمة بين العنصرين أحد

هذا كله من جهة ، ومن جهة أخرى

لا بد من التنويه إلى أنَّ ما أعنيه

بالخبرة لا ينصرف إلى سنوات الخدمة الطويلة المجردّة ، بل ما

أقصده الخبرة الإدارية الحقيقية

المتحصّلة عن سنوات الخدمة.

وبيان ذلك أنَّ المرء قد يمضي ثلثي

أسرار النجاح في العمل الإداري.

لا يكاد بلتفت إليه الكثيرون ، إذْ يعتقدون أنَّ الخُبرة تعنى مجرد سنوات الخدمة الطويلة ، تلك الخدمة التي لا نقلًل من شانها ولا من اعتبارها المعنوي، لكننا بصدد تأكيد حقيقة مفادها أنَّ المهم هو الخَدَّرة المتأتبة من هذه الخدمة ، لا محرد الخدمة!!

. . 6- خرق القانون : لا شك عندي أنَّ في خرق القانون ومخالفة الواضحة نمطاً من أنماط الفشل والغباء الإداري ، بغض النظر عمًا إذا كان الباعث الدافع لهذا الخرق هو الفساد أو عدمه !! بيد أنَّ ثمة إشكالاً يمكن أنْ يُطرح بهذا الصدد مؤداه ، أنَّ الرئيس الإدارى قد يقوم أحياناً بإفراغ وسعه في الاجتهاد بغية تفسير القانون لا خرقه ، فيحصل أنتُذْ الالتباس بين مفهومي خرق القانون

والاجتهاد في تفسيره ، فما وجه

الحق في ذلك ؟ وفي معرض الإجابة عن هذا السؤال الدقيق ، لا بدُّ من التنويه ابتداءً إلى ضرورة عدم سلب الإدارة الحق في السلطة التقديرية ، شريطة أنْ لا تخرج هذه السلطة عن حدود القانون المرسومة ، فالاجتهاد في القانون والأنظمة والتعليمات يتعين أنْ يكون بقدره ، وقائماً على وفق الأسس المتعارف عليها، وصادراً من متخصص . فإنْ كان الاجتهاد -الإداري -على وفق هذه القواعد والأسس المعروفة ، ومشفوعاً بحُسن النية ، كان حينئذ حقاً داخلاً ضمن مفهوم السلطة التقديرية للإدارة ، وبخلافه سنكون أمام مخالفة ، مع الإشارة إلى أنّ القانون قد يحدد أحداناً معالم السلطة التقديرية . وهذا الحديث

الملاحظات، ليس موضوعنا . لم ندخل في موضوعة التفاصيل، من تاريخ وإشكالات وواحسات

الكثير عنها ومنها على الشركات ومنها على الحكومات ومنها

تشكيل لجنة أما تنفيذ العملية وتشريعاتها ...نؤكد على وجوب تشكيل لجنة من الإقتصاديين المهتمين ومن خُدراء التأمين، الهمية الموضوع وتحديد هوية الشركات وإنتمائها وهل هو صناعة التأمين أم تجارة التأمين أم محسوب على المصارف، أم صعفة مستقلة، وهل تحمل شركة التأمين هوية غرف التجارة أم إتحاد الصناعات أم إتحاد المصارف و السهدف ألحصول على إمتيازات إضافية من القطاع التي تنتمي إليه إضافة لخصوصية إمتيازاتها . أن مقترحاتناً تصب في تقوية العملية الأكثر قبول في العالم لأي بناء إقتصادي وتكون جاذبة بشكل كبير للمستثمر الأجنبي . وحتى العراقي . لأسباب كثيرة ومنها، عجز الحكومة من تقديم تعهد بضمان سيادي، ولا نرغب بالدخول بالتفاصيل وأسباب العجز . لكن نظام التَّامين القوى والمتمكن مادياً وقانونياً بمكن أن يحل محل الضمان السيادي ولكل حالة خصوصيتها، المهم الموافقة على المبدأ . وإن كبر المشروع

نعتقد إن هذه المقترحات تقويمية وتقوية لقطاع التأمين في العراق وليتخذ دوره في العملية الإقتصادية في العراق. وليس لدينا رغبة في إثارة الإتهامات

بطبيعة الحال إنمًا يصدق في بعض الأمور التي يصعب فيهآ التفريق ويدق بين الخرق القانوني والسلطة التقديرية. يتبع .. □ رئيس هيئة النزاهة الاسبق

وتأثيرا وتعقيدات وهيكلية الشركات المؤسسة، فقد كتب

فيكون ائتلاف شبركات التأمين ومصرف التأمين مع مصارف صحيحة كانت أم غير ذلك على هذا أو ذاك .

www.azzaman.com